

الرقابة المالية
Financial Control



تحول

الرقابة المالية

وزارة المالية
Ministry of Finance



الفهرس

05.....هذا الكُتُب

الباب الأول: تعريف الرقابة المالية ورحلة تحولها في المملكة.....06

- 7.....تعريف الرقابة المالية.....
- 7.....رحلة تحول الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية.....
- 9.....الرقابة المالية قبل التحول.....
- 9.....دوافع التحول لتطوير منظومة الرقابة المالية.....

الباب الثاني: التعريف بمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية.....10

- إطلاق مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية دعماً لرؤية
المملكة 203011
- 12.....الفوائد المرجوة من التحول.....
- 13.....دور وزارة المالية في التحول إلى المزيج الرقابي.....
- 14.....مراحل العمل للتحول إلى الرقابة الذاتية.....
- 17.....نموذج الرقابة المالية لما بعد التحول

الباب الثالث: دعم وزارة المالية للجهات في عملية التحول.....18

- 19.....الدعم الذي ستوفره الوزارة للتحول.....
- 20.....مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول.....
- 20.....دور الموظف في نجاح عملية التحول.....

21.....الخاتمة

22.....ملحق دليل الأسئلة الشائعة

هذا الكُتيب

يقدم هذا الكتيب شرحاً مبسطاً لمفهوم وتاريخ الرقابة المالية في المملكة، والدور الرقابي لوزارة المالية؛ يتبعه تعريفٌ بمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؛ وأبرز الأسس والمرتكزات التي قامت عليها، ودورها في تطوير آليات الرقابة المالية لدى الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، وهو ما يعمّق الفهم بدوافع وأهداف الرقابة المالية وأهميتها، مما يمكّن أصحاب المصلحة من إدراك دوافع التغيير، وتبنيه.

01

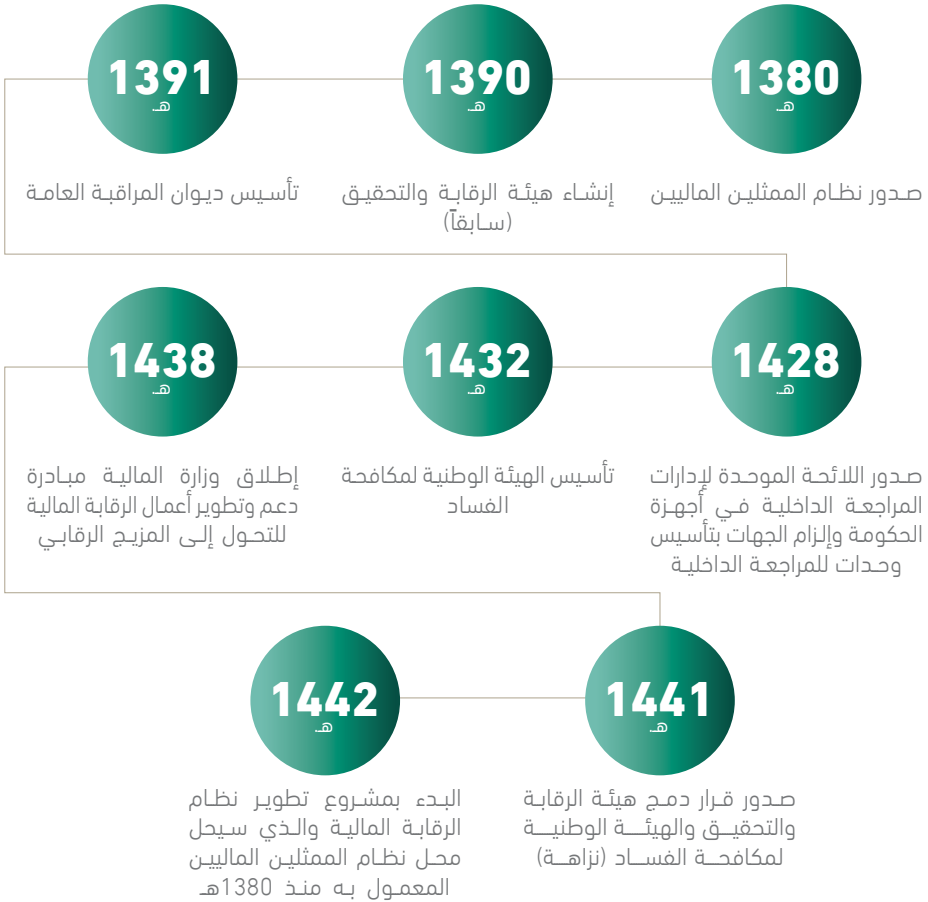
الباب الأول
تعريف الرقابة المالية
ورحلة تحولها في المملكة

تعريف الرقابة المالية

هي السياسات والإجراءات والوسائل التي يتم من خلالها التحقق من سلامة العمليات ذات الأثر المالي على الميزانية، والقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة، وبكفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والأدلة والتعليمات والقرارات ذات الصلة.

رحلة تحول الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية

تطورت مجالات الرقابة المالية في المملكة على مدى العقود والسنوات السابقة، وكان لوزارة المالية دورٌ جوهريٌّ في تفعيل الرقابة على العمليات المالية من خلال المراقب المالي. وبالنظر إلى التاريخ نجد أن قيادة المملكة أولت هذا الموضوع اهتمامها منذ البداية؛ وكان من أبرز محطات هذه الرحلة:





في ظل التحول الذي تشهده المملكة مع إطلاق رؤية 2030 وتحقيقاً لمستهدفاتها لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية؛ أصبح تطوير المنظومة الرقابية أمراً ضرورياً لتحقيق ذلك.

الرقابة المالية قبل التحول

تتم الرقابة المالية قبل التحول بوزارة المالية والجهات الخاضعة لرقابة الوزارة وفقاً للآتي:

وزارة المالية

تتولى وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، ممثلة بالوكالة المساعدة للرقابة المالية، مسؤولية الرقابة المالية على جميع عمليات الصرف والإيراد على الجهات من خلال أسلوب الرقابة المباشرة الذي يعين فيه ممثل مالي لكل جهة؛ استناداً إلى نظام الممثلين الماليين الصادر عام 1380هـ.

الجهات الخاضعة للرقابة المالية من قبل وزارة المالية

تقوم الجهات الخاضعة لرقابة وزارة المالية بتنفيذ إجراءاتها وعملياتها المالية وفقاً للأنظمة والتعليمات واللوائح، وقيام المراقب المالي بالرقابة المباشرة على الجهة، ومراجعة مسوغات العمليات المالية للتحقق من إجراءات عمليات الصرف والإيراد.

دوافع التحول لتطوير منظومة الرقابة المالية

نظراً لحجم المشاريع الاستراتيجية وعدد الجهات الحكومية التي أنشأتها المملكة في السنوات الخمس الماضية مع إطلاق رؤيتها 2030، وما ترتب عليها من زيادة عدد العمليات المالية وتنوعها في الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، أصبح تطوير المنظومة الرقابية في المملكة ضرورة لتعزيز المسؤولية الرقابية وزيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الجهات.

ويمكن تلخيص أهم دوافع التحول لوزارة المالية في:

وزارة المالية

- تطوير دور وزارة المالية الرقابي لمواكبة التطورات وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية العالمية.
- استجابة لزيادة عدد الجهات الحكومية.
- تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية.
- تحسين ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات.

والذي سينعكس على الجهات على النحو التالي:

- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- تفعيل الإدارات المرتبطة بالرقابة لضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها.
- تنفيذ العمليات ذات الأثر المالي وفقاً للضوابط الرقابية، بما يضمن الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة.

02

الباب الثاني
التعريف بمبادرة دعم وتطوير
أعمال الرقابة المالية

إطلاق مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية دعمًا لرؤية المملكة 2030

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030 لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية؛ أطلقت مبادرة وزارة المالية المتعلقة بـ (دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية)؛ لمواكبة أحدث الممارسات العالمية في أساليب الرقابة المالية، وللاستفادة من التطور التقني الذي تشهده المملكة، وبهدف تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، من خلال تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية؛ لتمكينها من أداء عملها بكفاءة وفاعلية.

وتسعى الوزارة من خلال المبادرة إلى تنويع أساليب الرقابة المالية؛ لتشمل أربعة أساليب (الرقابة المباشرة، الرقابة الذاتية، الرقابة الرقمية والتقنية، رقابة التقارير).

وللمبادرة ثلاثة أهداف رئيسية:



الفوائد المرجوة من التحول

تم تحديد الفوائد المرجوة من تطبيق النظام الرقابي وتبني المزيج الرقابي على ثلاثة مستويات والمتمثلة في المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية:

المملكة العربية السعودية



وزارة المالية



الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية



دور وزارة المالية في التحول إلى المزيج الرقابي

يتمثل دور وزارة المالية الرقابي المطبق حاليًا في أسلوب الرقابة المباشرة على جميع الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة الوزارة. أما الوضع المستهدف بناء على مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، فهو تنويع الأساليب الرقابية من خلال أربعة أساليب رئيسية، وستقوم الوزارة باختيار الأسلوب الرقابي الأنسب لكل جهة مع إمكانية الجمع بين أكثر من أسلوب ؛ بناءً على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لديها :

أسلوب الرقابة المباشرة



أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تطبيق الرقابة المالية على الإجراءات والعمليات ذات الأثر المالي في الجهة الحكومية، من خلال الممثل المالي.

أسلوب الرقابة الذاتية



أسلوب رقابي تكون فيه الجهة الحكومية مسؤولة عن الرقابة على عملياتها، وفقاً للأنظمة، واللوائح، والتعليمات.

أسلوب رقابة التقارير



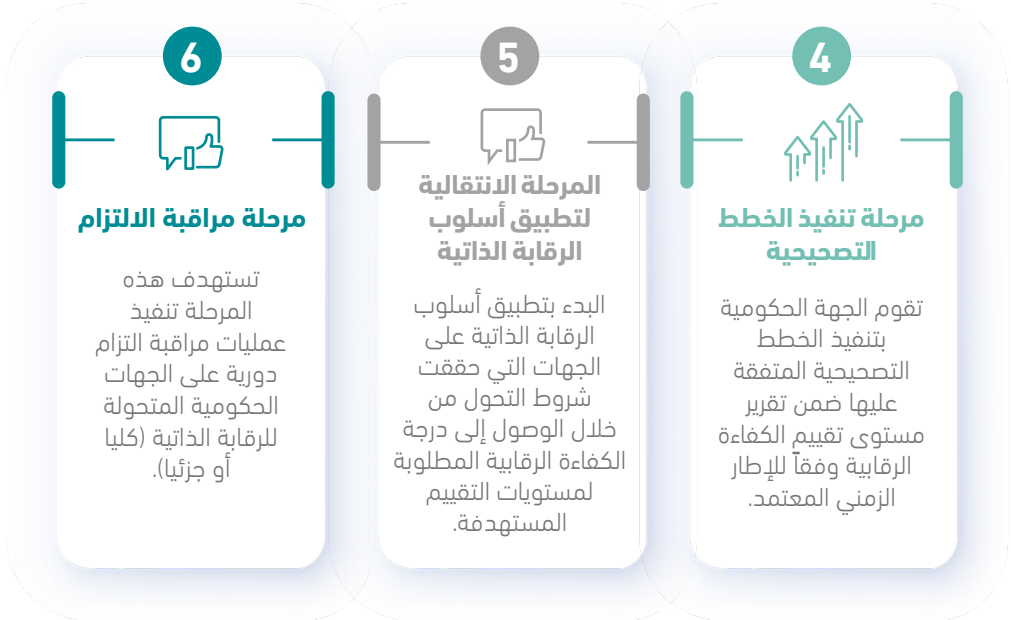
أسلوب رقابي تقوم فيه الوزارة بطلب التقارير من الجهة وتحليلها، وفقاً لأحكام النظام واللائحة.

أسلوب الرقابة الرقمية والتقنية



أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تقييم نظم الموارد الحكومية ذات الأثر المالي.

مراحل العمل للتحويل إلى الرقابة الذاتية



نطاق تقييم مستوى الكفاءة الرقابية

1

تقييم فعالية الإدارات الرقابية للجهة الحكومية

يتم قياس الكفاءة وفعالية الرقابة للجهة الحكومية من خلال تقييم نضج وفعالية الإدارات المعنية التالية وفقاً لأفضل الممارسات:

- المراجعة الداخلية
- الحوكمة
- إدارة المخاطر
- الالتزام

2

تقييم الضوابط العامة لتقنية المعلومات (ITGC)

تقييم النضج الرقابي للجهة الحكومية من الناحية التقنية بناءً على 5 نطاقات (Domain):

- إدارة التغيير
- التعافي من الكوارث
- أمن المعلومات
- عمليات تقنية المعلومات
- إدارة صلاحيات وصول المستخدم

3


تقييم ضوابط الامتثال

تقييم التزام الجهة الحكومية بضوابط الامتثال وهي مستقاه من مجموعة من الأنظمة واللوائح الحكومية.

4

ضوابط الممارسات الرقابية الجيدة (اليدوية والآلية)

يتم تقييم كلا من الضوابط الرقابية اليدوية والمؤتمتة (Business Application Control) مع بعض الإدارات التنفيذية (على سبيل المثال لا الحصر): الإدارة المالية، إدارة المشتريات، إدارة الموارد البشرية إدارة المستودعات ...إلخ.



نصت رسالة الوزارة على «وضع سياسات مالية فعالة، وإدارة الموارد المالية لتحقيق استقرار ونمو اقتصادي واستدامة مالية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص؛ من خلال حوكمة فاعلة، وتمكين المملكة من التأثير على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً».

نموذج الرقابة المالية لما بعد التحول

تسعى وزارة المالية إلى ارتقاء واستدامة المنظومة الرقابية في المملكة، وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات بناء على أسس وضوابط عالمية، تحكم الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية.

وزارة المالية

تتولى وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، ممثلة بالوكالة المساعدة للرقابة المالية، الرقابة على الجهات الحكومية وفقاً للأساليب المحددة لكل جهة، حيث يستمر دور الوزارة في الرقابة المباشرة من خلال المراقب المالي للجهات الحكومية الغير متحولة للرقابة الذاتية، كما أن دور الوزارة للجهات الحكومية المتحولة إلى الرقابة الذاتية جزئياً أو كلياً يكون من خلال مراقبة التزام هذه الجهات والتأكد من استمرار مستوى الكفاءة الرقابية المطلوبة. بالإضافة إلى دور الوزارة بالرقابة على كافة الجهات الحكومية من خلال الرقابة الرقمية والتقنية والتي تكون من خلال تحليل ومراقبة بيانات الجهات.

الجهات الخاضعة للرقابة المالية من قبل وزارة المالية

تقوم الجهات الخاضعة لرقابة وزارة المالية بتنفيذ إجراءاتها وعملياتها المالية وفقاً للأنظمة والتعليمات واللوائح، بناءً على الإجراءات المعتمدة من وزارة المالية للأسلوب المحدد للجهة الحكومية.

03

الباب الثالث

**دعم وزارة المالية للجهات
في عملية التحول**

الدعم الذي ستوفره الوزارة للتحويل

ولضمان نجاح المبادرة: عملت الوزارة على تصميم استراتيجية متكاملة لإدارة التغيير لتطبيق التحويل بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، لهدف التأكد من انتقال الجهة الحكومية من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي بسهولة، وتهدف أنشطة إدارة التغيير إلى:

- تثقيف الموظفين وتعزيز رغبتهم في تبني التغيير.
- بناء قدرات الموظفين المستهدفين في الجهات.
- رفع مستويات الوعي لدى الجهات لتطبيق عملية التحويل.
- تعزيز الدعم من رعاة التغيير في الجهات.

التواصل

عملت الوزارة على أنشطة لرفع الوعي والرغبة للمستهدفين من خلال عقد العديد من ورش العمل التعريفية لكافة أصحاب المصلحة واطلاق مجموعة من الحملات الاعلانية التي تهدف إلى زيادة الوعي والرغبة بالتحويل. كما قامت الوزارة بتطوير صفحة للرقابة المالية بموقع وزارة المالية لهدف توفير البيانات وسهولة الوصول لها.

التدريب

عملت الوزارة على أنشطة تدريبية تتضمن عقد برنامج إدارة التغيير والتوجيه لأصحاب المصلحة لهدف تمكينهم لقيادة ودعم التغيير في رحلة التحويل، بالإضافة لبناء قدرات المستهدفين بمجالات الرقابة المالية لهدف رفع قدرات عدد من منسوبي الجهة كسفراء التدريب للرقابة الذاتية في البرامج التالية (المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية، مراجعة تقنية المعلومات، إدارة المخاطر، الحوكمة، الالتزام، تطيل البيانات) واستمرارية نقل المعرفة من خلالهم لمنسوبي الجهة.

القياس والمتابعة

تعمل الوزارة على تفعيل شبكة أصحاب المصلحة الرئيسيين في المبادرة من خلال تعيين راعي للمبادرة وضابط اتصال (قائد سفراء التغيير) وعددًا من سفراء التغيير في الجهة الحكومية لهدف قيادة ودعم وتبني التحويل ومتابعة سير الأعمال، وتوثيق ذلك بعقد اجتماعات ومشاركة تقارير دورية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول

يشكل دور الجهات المستفيدة من التحول أهمية كبرى في نجاح عملية التحول، حيث يعتمد نجاحها على التزام الجهات بتنفيذ الضوابط الرقابية التي تحددها وزارة المالية، وستكون الجهة مسؤولة عن الآتي:

- 1- تطوير ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
- 2- تفعيل وتعزيز دور ادارة المراجعة الداخلية وادارة الحوكمة والمخاطر والالتزام.
- 3- الالتزام بتنفيذ الخطط التصحيحية المتفق عليها ومعالجة أي خلل في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية وعناصر الرقابة الداخلية.
- 4- توعية وتشجيع منتسبيها على المشاركة في رحلة التحول، ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية.
- 5- الالتزام بالاجراءات التي تُقرها وزارة المالية وفقاً للإسلوب الرقابي الموكل للجهة تطبيقه.
- 6- صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسلامتها النظامية، واستخدام المال العام فيما خصص له، أيّاً كان الأسلوب الرقابي المطبق في الجهة.

دور الموظف في نجاح عملية التحول

للموظف أثر كبير في نجاح عملية التحول إلى الرقابة الذاتية ودعمًا للجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، ينبغي الالتزام بالآتي:

- 1- تكوين فهم كاف عن المبادرة وكيفية تأثيرها على دوره الوظيفي.
- 2- ممارسة عمله وفق المسؤوليات والمهام المحددة بالأطر والضوابط الرقابية.
- 3- الالتزام بالسياسات والتوجيهات من دليل أخلاقيات المهنة.
- 4- التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- 5- المبادرة في مشاركة التساؤلات مع المدير المباشر.

الخاتمة

وبعد، فقد جاء التحول في نظام الرقابة المالية، في سياق مساعي وزارة المالية إلى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية في المملكة، ووضع نظام شامل لأحكام الرقابة، يأخذ في الاعتبار متطلبات التطور الذي شهدته أنظمة الرقابة، ويحقق فاعلية في الأداء، مع إيلاء الشفافية والحوكمة العناية اللازمة؛ لما في ذلك من أهمية كبيرة في المحافظة على المال العام.

ولتطبيق النموذج الحديث للرقابة المالية، ارتكزت الوزارة في مبادراتها إلى الاستفادة من تجارب التحول الرقابي في عدد من الدول حول العالم، وعملت على تطوير أساليب رقابية جديدة تواكب التطور التقني الذي تشهده المملكة، بما يساهم في تحقيق رؤيتها 2030 في تطوير سياسات مالية مستدامة.

وقد قدم هذا الدليل تعريفاً بواقع الرقابة المالية المعمول بها في المملكة، وشرحاً لرحلة تحول النظام الرقابي، من خلال مبادرة وزارة المالية في عملية دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، بما يضمن سهولة فهم منهجية عمل المرحلة المقبلة لكافة أصحاب المصلحة والمعنيين بعملية التحول.

كما لخص الكتيب الأدوار المطلوبة من الجهات المعنية بالتحول، ودور وزارة المالية في دعم هذه الجهات لتطبيق عملية التحول في النظام الرقابي، من خلال تطبيق منهجيات مدروسة ومعمول بها عالمياً في مجال إدارة التغيير، بدءاً من الأنشطة التوعوية التي تعمل عليها الوزارة لرفع الوعي وبناء قدرات المعنيين لفهم آليات عمل المراحل والعمل على تحقيقها.



ملحق
دليل الأسئلة الشائعة

1. ما هي مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؟ وما هو هدفها؟

هي مبادرة أطلقتها وزارة المالية في عام 2017 م، بهدف مواكبة أحدث الممارسات العالمية في أساليب الرقابة المالية، والاستفادة من التطور التقني الذي تشهده المملكة. وتستهدف المبادرة بشكل رئيسي: تطوير الإطار الرقابي في القطاع الحكومي، ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات، إضافة إلى تحسين قدرات المعنيين في الجهات بمفاهيم الرقابة المالية. كما تسعى المبادرة إلى خلق مزيج رقابي مرن، يتكون من (الرقابة المباشرة - الرقابة الذاتية - الرقابة الرقمية والتقنية- رقابة التقارير)، ليُطبق على الجهات المستهدفة بحسب مستوى الكفاءة الرقابية لكل جهة، بما يساهم في رفع الكفاءة الرقابية، وزيادة الوعي بالرقابة المالية للأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز المسؤولية الرقابية للجهات المستهدفة.

2. ما علاقة المبادرة برؤية المملكة العربية السعودية؟ وكيف تتوافق معها؟

مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية إحدى المبادرات التي تساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتمثلة في تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية، حيث ستعزز هذه المبادرة من مكانة المملكة إقليمياً ودولياً، وترتقي بالأداء العام، من خلال تحسين كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة الموارد المالية بفعالية في الجهات المستهدفة.

3. ما هي الجهات المشاركة في مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؟

استهدفت وزارة المالية من خلال مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية عدد (33) جهة حكومية ما بين وزارات وهيئات وغيرها حتى نهاية 2023.

4. ما هو الدور الرقابي لوزارة المالية؟

استناداً إلى نظام الممثلين الماليين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85) بتاريخ 1380/9/20هـ، تتولى وزارة المالية الرقابة المباشرة على عمليات الصرف والإيراد، وسعيًا من الوزارة لرفع كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات المستهدفة، حيث ضمنت الوزارة أساليب رقابية تطبق على هذه الجهات، بما يتناسب مع طبيعتها واستقلاليتها وكفاءتها الرقابية، وهي: الرقابة الذاتية، والرقابة الرقمية والتقنية، ورقابة التقارير.

5. ما هي الجهات المعنية بالرقابة المالية على الجهات الحكومية؟

هي الجهات القائمة بأعمال الرقابة المالية على الجهات الحكومية في المملكة، ومنها على سبيل المثال الديوان العام للماسبة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة).

6. ما هي أساليب الرقابة المالية؟

تعمل الوزارة على الانتقال من الوضع الحالي للرقابة والمتمثل في أسلوب الرقابة المباشرة ودور المراقب المالي إلى الوضع المستهدف من خلال تنويع الأساليب الرقابية لتشمل:

- الرقابة المباشرة
- الرقابة الذاتية
- الرقابة الرقمية والتقنية
- رقابة التقارير

7. ما المقصود بالرقابة المباشرة؟

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تطبيق الرقابة المالية على الإجراءات والعمليات ذات الأثر المالي في الجهة الحكومية، من خلال الممثل المالي.

8. ما المقصود بالرقابة الذاتية؟

أسلوب رقابي تكون فيه الجهة الحكومية مسؤولة عن الرقابة على عملياتها، وفقاً للأنظمة، واللوائح، والتعليمات.

9. ما المقصود بالرقابة الرقمية والتقنية؟

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تقييم نظم الموارد الحكومية ذات الأثر المالي.

10. ما المقصود برقابة التقارير؟

أسلوب رقابي تقوم فيه الوزارة بطلب التقارير من الجهة وتحليلها، وفقاً لأحكام النظام واللائحة.

11. ما هي الأنشطة/العمليات/الإدارات المعنية بالتحول إلى الرقابة المالية داخل الجهات؟

- تقييم فعالية الإدارات الرقابية للجهة الحكومية (المراجعة الداخلية، الحوكمة، إدارة المخاطر، الالتزام).
- تقييم الضوابط العامة لتقنية المعلومات (ITGC) بناءً على 5 نطاقات : (إدارة التغيير، التعافي من الكوارث، أمن المعلومات، عمليات تقنية المعلومات، إدارة صلاحيات وصول المستخدم).
- تقييم ضوابط الامتثال :تقييم التزام الجهة الحكومية بضوابط الامتثال وهي مستقاه من مجموعة من الأنظمة واللوائح الحكومية.
- ضوابط الممارسات الرقابية الجيدة (اليدوية والآلية) على بعض من الإدارات التنفيذية (على سبيل المثال لا الحصر): الإدارة المالية، إدارة المشتريات، إدارة الموارد البشرية إدارة المستودعات ...إلخ.

12. ما هي المتطلبات الأساسية للتحول للرقابة الذاتية؟

تعتمد عملية التحول إلى الرقابة الذاتية على مستوى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للجهة المعنية بالتحول، ومدى توفر وتطبيق الضوابط الرقابية وأتمتة العمليات لديها، وعليه سيتم وضع إطار زمني للتحول إلى المزيج الرقابي بناءً على عملية تقييم الوزارة، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي، ويكون دور وزارة المالية مستمراً من خلال مراقبة التزام الجهات المتحولة للرقابة الذاتية.

13. ما هي الضوابط الرقابية؟

التدابير والإجراءات - اليدوية والمؤتمتة - التي تطبقها الجهة ومنسوبوها للحد من المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهدافها، وتشمل مجموعة واسعة من الأفعال والأنشطة، على سبيل المثال - لا الحصر - الموافقات، والتفويضات، والتسويات، وفصل الواجبات.

14. ما هو الهدف من تطبيق الرقابة الذاتية على الجهات المستهدفة؟

سيعزز تطبيق الرقابة الذاتية المسؤولية لدى الجهات ومستويات الشفافية، بالإضافة إلى منح المرونة والاستقلالية للجهة، وتمكين الجهة من الالتزام بالمعايير الرقابية الحديثة.

15. هل سيكون تطبيق المبادرة في الجهات المستهدفة من التغيير متمركزاً على منطقة الرياض فقط أم خارجها؟

سيتم تطبيق مبادرة الرقابة المالية على جميع الجهات في جميع مناطق المملكة وفقاً لخطة الوزارة.

16. ما هي المهام الحالية (قبل التحول) للمراقب المالي؟

الرقابة على عمليات الصرف والإيراد وأعمال المنافسات كعضو لجنة فحص العروض، بالإضافة إلى تقديم المشورة للجهات.

17. هل سيتم الاستغناء عن المراقبين الماليين بشكل كلي؟

لا لن يتم الاستغناء عن المراقبين الماليين بشكل كلي؛ إذ سيتم تطبيق أساليب الرقابة المالية على الجهات المستهدفة بناءً على مستوى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بها، حيث إن الجهات التي لم تصل لمستوى كفاءة البيئة الرقابية المطلوب سيستمر استخدام أسلوب الرقابة المباشرة فيها، من خلال المراقب المالي.

18. هل يتم تقديم ورش تعريفية ومواد تدريبية لكافة منسوبي الجهات في الإدارات المستهدفة من التغيير؟

نعم، ستعمل الوزارة على عقد ورش عمل تعريفية لكافة أصحاب المصلحة لهدف التعريف عن التحول بشكل كامل، والعمل على أنشطة تدريبية تتضمن عقد برنامج إدارة التغيير والتوجيه لأصحاب المصلحة لهدف تمكينهم لقيادة ودعم التغيير في رحلة التحول، بالإضافة لبناء قدرات المستهدفين بمجالات الرقابة المالية لهدف رفع قدرات عدد من منسوبي الجهة كسفراء التدريب للرقابة الذاتية في البرامج التالية (المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية، مراجعة تقنية المعلومات، إدارة المخاطر، الحوكمة، الالتزام، تحليل البيانات) واستمرارية نقل المعرفة من خلالهم لمنسوبي الجهة.

19. من هم الأشخاص والجهات التي يلجأ إليهم الموظفون للإجابة عن استفساراتهم؟

يتم الرجوع إلى المديرين في الإدارات المستهدفة من التغيير في حال طرح الاستفسارات أو طلب الدعم لتجاوز أية صعوبات، بالإضافة إلى دعم سفراء التغيير في الإجابة عن أسئلتهم بخصوص تحول الرقابة المالية، ويتم التواصل مع وزارة المالية من خلال البريد الإلكتروني الرسمي للرقابة المالية.

20. من هم سفراء التغيير؟

ممثلون من الجهات المستهدفة من عملية التحول، يتم اختيارهم بناءً على معايير محددة من الوزارة.

21. ما هو الدور الأساسي الذي يقوم به سفراء التغيير؟

سيكون لسفراء التغيير دورٌ مهمٌ ورئيسي في إنجاح رحلة التحول، ودعم التغيير الناتج عن عملية التحول من خلال تشكيل حلقة وصل بين فريق إدارة التغيير من وزارة المالية وموظفي الجهات المستهدفة.

22. ماهي الإدارات التي يتم ترشيح سفراء التغيير منها؟

يتم ترشيح سفراء التغيير من الإدارات المستهدفة بالتغيير بناءً على المعايير المعتمدة.

23. هل توجد شهادات حضور في حال المشاركة في ورش العمل التدريبية؟

نعم، سيتم تقديم شهادات حضور للمشاركين في الدورات التدريبية في حال استيفائهم لمتطلبات هذه الشهادات.

24. هل سيتم تغيير مهام الموظفين في الإدارات المستهدفة من التغيير؟

لن يكون هناك تغيير جذري للمهام الوظيفية، ولكن يمكن تطوير أو تحديث بعض الصلاحيات والمسؤوليات الجديدة للموظفين في الإدارات المستهدفة.

25. هل يمكن للموظفين الرجوع للمواد التدريبية التي تم حضورها سابقاً من خلال منصة التدريب؟

نعم، سيكون الموظف قادراً على الرجوع للمواد التدريبية من المنصة التدريبية لوزارة المالية.

26. ما هو دور الموظف في تفعيل وتطبيق تحول الرقابة المالية؟

- تكوين فهم كاف عن المبادرة وكيفية تأثيرها على دوره الوظيفي.
- ممارسة عمله وفق المسؤوليات والمهام المحددة بالأطر والضوابط الرقابية.
- الالتزام بالسياسات والتوجيهات من دليل أخلاقيات المهنة.
- التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- المبادرة في مشاركة التساؤلات مع المدير المباشر.

27. ما هو دور المديرين في تحول الرقابة المالية؟

فيما يتعلق بالجانب الفني للتحول، يتوجب على المديرين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية تنفيذ ما يلي:

- تنفيذ الخطط التصحيحية المتعلقة بتطبيق الرقابة الذاتية للجهة حسب خطة العمل الرئيسية.
 - الالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية.
 - التنسيق مع الإدارات المعنية لضمان تكامل الأعمال.
 - دعم فريق التقييم والالتزام الرقابي من وزارة المالية.
- أما فيما يتعلق بالجانب البشري من التحول، فعلى المديرين المساعدة في تحقيق مايلي:
- التواصل مع موظفيهم لشرح المبادرة لهم، ومشاركة الرسائل الإعلامية والتوعوية المتعلقة بالمبادرة معهم.

- تشكيل الرابط بين الأهداف العامة للتحويل وأهداف الموظفين التابعين لهم.
- تقديم التوجيه والإرشاد المطلوبين لتحقيق أهداف التحويل.

28. ما هو دور وحدات المراجعة الداخلية في التحويل إلى المزيج الرقابي؟

يكون دعم وحدات المراجعة الداخلية في الجهة من خلال التعاون مع العاملين في الرقابة المالية، وتمكينهم من الاطلاع على جميع التقارير والبيانات والملاحظات المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية، وتقييم كفاءة وفاعلية إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الجهة، والتي تدخل ضمن متطلبات الرقابة المالية، بالإضافة إلى دورها في متابعة تنفيذ توصيات وملاحظات العاملين في الرقابة المالية على الجهة، وتقديم الدعم المعرفي والتوعوي لموظفي الجهة، لتبني عملية التحويل، ومساعدتهم على فهم الإجراءات وفق الضوابط الرقابية الموضوعية.

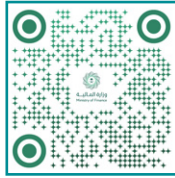
29. ما هو دور الجهات المستهدفة في تفعيل التحويل إلى المزيج الرقابي؟

- تطوير ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
- تفعيل وتعزيز دور ادارة المراجعة الداخلية وادارة الحوكمة والمخاطر والالتزام.
- الالتزام بتنفيذ الخطط التصحيحية المتفق عليها ومعالجة أي خلل في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية وعناصر الرقابة الداخلية.
- توعية وتشجيع منتسبيها على المشاركة في رحلة التحويل، ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالاجراءات التي تُقرها وزارة المالية وفقا للإسلوب الرقابي الموكل للجهة تطبيقه.
- صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسلامتها النظامية، واستخدام المال العام فيما خص له، أيّاً كان الأسلوب الرقابي المطبق في الجهة.



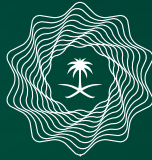
في حال وجود أي استفسارات، يسعدنا تواصلكم معنا عبر البريد الإلكتروني
للرقابة المالية

sdfci@mof.gov.sa



للمزيد من المعلومات حول الرقابة المالية
يرجى مسح الرمز عبر الهاتف

الرقابة المالية
Financial Control



وزارة المالية
Ministry of Finance